الآراء الـــواردة في الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

أهمية انتخابات مجالس المحافظات وفرص النجاح للاتجاهات المدنية فيها

نجيب محيي الدين

يعتبر تشريع قانون المحافظات وما تضمنه من صلاحيات وامتيازات لمجالس المحافظات من اهم واخطر التشريعات التي تمت خلال العهد الجديد الذي يعد انهيار الحكم الدكتاتوري البغيض يوم ٢٠٠٣/٤/٩.

وتكمن اهمية هذا القانون، بما اتاحه للمواطنين لانتخاب اعضاء مجالس محافظاتهم بحرية تامة، من اجل تحقيق نظام حكم ديمقراطي يسود البلاد وتتحقق فيها دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، كما تكمن اهمية اجراء انتخابات مجالس المحافظات بان نتائجها تؤشر الى حد كبير اتجاهات الرأي العام في البلاد تجاه القوى والاتجاهات السياسية وغالبا ما تكون نتائج الانتخابات العامة (البرلمانية) في البلدان الديمقراطية صدى لنتائج انتخابات المجالس البلدية او المحافظات فيها، وتأخذ فيها الكيانات السياسية العبر لما يمكن تعنيه نتائجها وبما يمكن ان تفيد منها في تقييم او تصحيح سياساتها وادائها في شتى المجالات.

ان تشكيل مجالس المحافظات لدينا وبما تهيأ لها من صلاحيات واسعة اداريا وماليا، وفي مجالس التشريع المحلي واتخاذ قرارات تنفيذ مشاريع كبرى ومراقبة اداء الاجهزة الحكومية واختيار رؤساء دوائرها، قد فرض عليها مسؤولية كبيرة من اجل تطوير محافظاتهم وادارتها وحل مشكلات مواطنيها بافضل مستوى ممكن، واذ يمثل هذا التشكيل لهذه المجالس خطوة الى الامام على طريق الادارة اللامركزية الذي صار عدد الدول التي تأخذ به بازدياد فانه في الوقت نفسه يشكل بالنسبة لنا وبالرغم من حداثتها تجربة مهمة بما ستكون عليها نتائجها وسير ادائها وسلوك اعضاء مجالسها، وبالتالي على مستقبل وجودها، فهل ستكون باتجاه التمسك والاستمرار بها وتطويرها نظرا لنجاحها في تقديم افضل خدمات المواطنة أو انها ستؤدي الى العكس من ذلك لنفور المواطنين؟.

الجـواب على هذا التسـاؤل... هـو ان اداء هذه المجالس ونتائجه، وبالتالي مستقبل هذه التجربة الديمقراطية الجديدة، سيتقرر بمدى تحمل المواطنين، ووعيهم لمسؤولياتهم في اختيار لافضل المرشحين وحتى تتحقق الجوانب الايجابية المرتجاة، فلا بد ان يتميز اعضاء هذه المجالس الذين سيتوجه اليهم المواطن العراقي لانتخابهم يوم ٢٠٠٩/١/٣١ بالكفاءة والشعور بجميع جوانب المسؤولية التي انتخبوا من اجلها، هذا الشعور المتمثل بالنزاهة والجدية والمثابرة في العمل واعتماد مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في مجالات العمل والتعليم والخدمات الصحية وغيرها واختيار الشخص المناسب لادارة أي مشروع او مؤسسة.

لم يعد خافيا ما اخفقت به معظم مجالس المحافظات الحالية في اداء واجباتها وبما ابتليت به من ضعف او انعدام كفاءة كثيرين من اعضائها، وارتفعت اصوات النقد والاتهام لاخرين غيرهم لتشير الى استغلالهم في المتابعة والمثابرة والحيادية حتى وصل الامر الى اتهام للبعض منهم بتزوير شهاداتهم المدرسية! وازاء ذلك ماذا سيكون عليه مستقبل وجـود هـذه المجالس اذا ما ظلت على هذا الحال؟ ومن هو المسؤول؟ وما دور المواطن وهو يطمح الى حلول لمشكلاته ولحياة افضل؟ اذا جاز لنا تفسير او تبرير هذه الجوانب السلبية او التهوين من شأنها ومن آثارها غير الحميدة، بانها كانت نتاج انتخابات لم تكن لدينا خبرة سابقة في ممارستها وانها جرت في ظروف امنية متدهورة وخطرة وفي اجواء التعصب والتطرف ففرضت على المواطنين اصطفافا في غير مصلحتهم وجرى تصويت كثير منهم دونما محاولة لمعرفة مناهج الكتل السياسية وحقيقة اهدافها، ودون التعرف على كفاءات عناصر القوائم الانتخابية، ومؤهلاتهم المناسبة لاشغال هذه المراكز الحساسة، تعود فتقول: اذا جاز لنا تفسير او تبرير النتائج والظواهر السلبية التي برزت خلال فترة اعمال المجالس المحلية الحالية بهذه الاسباب المذكورة اعلاه، فلنا ان نقول الان ان الظروف العامة حاليا تهيئ اجـواء مناسبة افضل وفرصا اوفر للمواطنين عموما وللقوى المدنية والوطنية والديمقراطية خصوصا لاختيار اعضاء مؤهلين ومخلصين.

ان من دواعي التفاؤل والامل انه قد برزت في الأونة الاخيرة بعض العوامل والحقائق التي يمكن ان تسهم اسهاما فاعلا في ابراز اصوات القوى المدنية الوطنية وتحقيق فوزها بعدد من مقاعد مجالس المحافظات بما يمكنها من تحسين أداء هذه المجالس وترسيخ التجربة الديمقراطية.

ان الحقائق والعوامل التي نشير اليها هي:

١-تحسن الحالة الامنية وخفوت التعصب الطائفي الـذي ابتليت بـه الـبـلاد واندحـار الارهابيين والمجرمين من شتى الفئات، وهذا ما يوفر ظروفا مناسبة لتشجيع المواطنين للاشتراك بالانتخابات ولاجرائها بحرية ونزاهة، وهو ما تسعى اليه القوى المدنية.

٢-تتمتع القوى المدنية الوطنية في عراقنا بانتشار واسع بين مختلف فئات الشعب وانها ذات حضور متميز في ذاكرة المجتمع العراقي بتاريخها الوطني الناصع ورفضها للتعصب الطائفي وحرصها على وحدة الشعب والوطن بالرغم مما عانته من شتى صنوف الارهاب، وهذا ما يمنحها رصيدا عاليا من ثقة المواطنين.

٣-لم يعد خافيا انفراط الروابط من الكيانات السياسية والحزبية في الوقت الحاضر بعد ان كانت تشكل ثقلا سياسيا مؤثرا في سير الاحـداث ومنها الانتخابات العامة، بسبب تقاطع مصالح البعض الاخر وسقوط رهان الذين عملوا وشجعوا الارهـاب والتعصب الطائفي.

٤-اصبح المواطن العراقي، في تقديرنا، اكثر وعياً بمصلحة وطنه اولا.. وبمصلحته في توفير الامن والاستقرار والتآخي في الحاضر والمستقبل، ولم تعد تغريه او تخدعه شعارات التطرف والتعصب والاستغلال للعواطف الدينية وللانتماءات الفرعية (طائفية، عشائرية، مناطقية... وغيرها).

ان عمليات التزوير ستكون في تقديري اقل كثيرا في هذه المرة ونأمل ان تفي المفوضية العليا للانتخابات بوعودها وتأكيداتها لضمان سلامة ونظافة الانتخابات في جميع مراحلها، هذا وسيكون لجهود المراقبين الدوليين، (من هيئة الامم المتحدة والمؤسسات العالمية المهنية المتخصصة) وكذلك منظمات المجتمع المدني العراقي المعنية بهذا الشأن دورا ايجابيا مؤثرا.. ويظل لسياسة الحكومة وبأداء المؤسسات الامنية، امرا في غاية الاهمية لتحقيق النتائج المرجوة.

ان بروز عدة قوائم انتخابية مدنية وطنية وتقدمية وغير فئوية، وفي مقدمتها قائمة مدنيون تبشر بالخير والامل لشعبنا الصابر المنكوب.

مأساة غزة هل تعيد القضية إلى دائرة الحل الدولي؟!

هاني الحوراني
الاردن

قبل أيام وصف الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" الوضع المترتب على العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه "غير مقبول"، وقال أن "الشركاء الإقليميين والدوليين لم يبذلوا الجهد الكافي، ولم يستخدموا كل الوسائل الممكنة لوقف أعمال العنف، وتشجيع الحوار السياسي عبر التشديد على السبل السلمية لحل الخلاف". وانتهى إلى دعوة قادة العالم إلى "مضاعفة الجهود توصلاً إلى حل طويل الأمد لهذه المسألة".

هذا التصريح فسر عدة تفسيرات، من بينها تحميل الحكومات العربية مسؤولية أكبر في التدهور الحاصل والذي قاد إلى الهجوم الإسرائيلي على غزة، كذلك وضعه إسرائيل وحماس على قدم المساواة في المسؤولية عن هذا التدهور. لكن القراءة الأعمق لهذا التصريح هو ان بان كي مون يشير باصبعه إلى جذر المشكلة، والى الخط الواصل بين الإنفجار في غزة والفشل الأكبر في معالجة جذور الصراع، أي الاخفاق في التوصل إلى حل شامل ونهائي لهذا الصراع.

تشكل العـودة للـصـورة الكبيرة لـلـصـراع في المـنـطـقـة، ووضـع مجـزرة غـزة في اطـارهـا الأوسـع مدخلاً ضرورياً للابتعاد عن النزعة التجزيئية والانتقائية التي حكمت معالجة الانفجار الأخير بكل أبعاده المأساوية انسانياً، كما لو إنه محصلة لأخطاء تكتيكية، نجمت عن خرق حالة الأمـر الـواقـع، أو "التهدئة" القائمة في الفترة الأخـيرة مـا بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية. فما من شك أن مختلف القراءات التي تصدت لهذا العدوان الاسرائيلي من منطلقات تحليل السلوك السياسي لـلأطراف ذات العـلاقة، فلسطينيا واسرائيلياً واقليمياً انطوت على جانب من الوجاهة. لكن هذه القراءات والمحاكمات كان من المحتم أن تنجرف إلى نوع من السجالات وتحميل هذا الطرف أو ذاك مسؤولية المأساة التي تعانيها غزة اليوم، الامر الذي قاد، ويـقـود، إلى تعميق حالة الانقسام وتـبـادل الاتـهـامـات في الصفين الفلسطيني والـعـربي، بـدلاً من أن يقود هكذا محاكمات إلى وضع المأزق الراهن في اطاره الأوسع، باعتباره نتيجة محتمة للتعفن والركود الذي أصاب مشكلة الشرق الأوسط، والتي تحتل فيه القضية الفلسطينية مكانة مركزية.

وإذا مـا كـان ثـمـة جـانـب ايجابي في المأسـاة الـنـاجـمـة عـن الـعـدوان الاسرائيلي الـواسـع على غـزة، فهو هـذا تحـديـداً، اي تـذكـيره بصورة بـالـغـة المـأسـاويـة بـالـفـشـل الـدولي والاقـليمي وبالثمن الباهظ لتجاهل جـذور وطـبـيـعـة الـصـراع العربي الاسرائيلي، وبالحاجة إلى العودة، فـوراً، لـوضـع هـذا الـنـزاع الـتـاريـخي على جدول الأعـمـال الفـوريـة للـنـظـام الدولي. أن انفجار غزة الراهن ليس إلا نتيجة محتمة لإبـعـاد الصراع العربي الاسرائيلي عن مائدة الحل خلال السنوات الثمانية الأخيرة من حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش، وللمساعي الأمريكية التي دفعت أنظار العالم بعيداً عن هذه المشكلة، عن طريق تشويش أجندة العالم السياسية بمهام وأخطار أخرى مثل التصدي للارهاب والأنظمة "المارقة"، علماً بأن مختلف مظاهر التطرف في الشرق الأوسط، وتهديدات الأنظمة التسلطية لشعوب المنطقة قد استمدت، وما زالت تستمد مبرر وجـودهـا من الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني، ومن الحمـايـة غـير المـحـدودة الـتـي منحه الغـرب لممارسات اسرائيل القمعية تجـاه الفـلسـطـينـيين، ولمناوراتها طويلة المدى لتأبيد احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧.

ومن المفارقة أن العدوان الاسرائيلي الـواسـع على قـطـاع غـزة يـأتـي في نهاية العام الستين لحدثين مميزين شهدهما العالم والشرق الأوسط، هما نكبة فلسطين وقيام دولـة اسرائيل من ناحية، وصـدور الاعـلان العالمي لحـقـوق الانـسـان من نـاحـيـة ثـانـيـة. وتـظـهـر احـداث غـزة الـدامـيـة بصورة مفجعة أن العـالـم والـشـرق الأوسـط بينما تغيرا بصورة ايجابية من عدة جـوانـب خـلال الأعـوام الـسـتـين المـاضـيـة، لـكـن المـأسـاة الـتـي حـلـت بـالـشـعـب الفلسطيني منذ ذلك الحـين، والـفـشـل في التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع بينه وبـين دولـة اسـرائـيـل، مـا زالـت تسمم حياة شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الاسرائيلي، ويمثل هذا الفشل وصمة عـار في جـبـين الـنـظـام الـدولي الـذي أرسـى شـرعـة حـقـوق الانـسـان، لكنه عجز عجزاً مخجلاً عن وضع حد لمعاناة شعب حُلت على حسابه، مشكلة شعب آخر هو الشعب اليهودي، وفي الوقت نفسه وُظِفت فيه دولة اسرائيل من أجـل أن تسـتـخـدم كهراوة كبيرة من أجـل حـمـايـة المـصـالـح الـبـتـرولـيـة والاسـتـراتـيـجـيـة لـلـولايـات المـتـحـدة والـدول الـغـربـيـة الأخـرى، أكـثـر مـمـا شكلت حـلاً لمعاناة اليهود من الظلم النازي.

ان الدماء التي تسيل في غزة ليست مجرد محصلة أخطاء تكتيكية لحركة حماس، حين رفضت تجديد التهدئة و قـامـت باستئناف قصف البلدات الجـنـوبـيـة لإسـرائـيـل بصواريخ محدودة التأثير، فالدماء التي ما زالت تسيل في غزة هي، من حيث الجوهر، الـعـاقـبـة المـحـتـمـة لـلـفـشـل الـدولي والاقليمي في وضع مشكلة الشعب الفلسطيني على طاولة الحل الفعلي والـنـهـائـي. ولـو لم تـوقـف حماس تـمـديـد حـالـة الـتـهـدئـة، وهـي حالة مؤقتة بطبيعتها، فهل كان هذا سيغير من جوهر الحالة القائمة في الشرق الأوسـط، وعـلـى وجـه الخـصـوص الـنـزاع الفلسطيني- الاسرائيلي؟ أي حـالـة الـلا حل واستمرار الظلم وغـيـاب السيادة الفلسطينية على الأرض الـفـلسـطـينـيـة، واستمرار معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين لسـنـوات اضـافـيـة فـوق السنوات الستين المنصرمة؟ إن التهدئة المؤقتة في غـزة لم تـخـرق فقط من حماس والجهاد خلال الشهور الستة الماضية، بـل خـرقـت أيـضـاً، وأسـاسـاً، من اسرائيل، من خلال عشرات الهجمات التي استهدفت قادة حماس والجهاد ومـواقـع مدنية أخـرى. ثـم مـاذا عن الضفة الغربية التي تتعرض مدنها وقراها لعشرات الهجمات؟ وماذا عن قطعان المستوطنين في الخليل الذين روعـوا المدنـيـين الفلسطينيين، قبل أسابيع قليلة، وحـولـوا حياتهم إلى جحيم لا يطاق؟

ربما، بل من المرجح انه لو أن حركة حـمـاس مـددت الـتـهـدئـة لـمـا أعـطـت اسـرائـيـل الـذريـعـة المـنـاسـبـة لشن عدوانها المخطط له منذ مدة طويلة، كما تعترف المصادر الاسرائيلية نفسها، وأمكن بذلك حقن الدماء الفلسطينية والخسائر بـالأرواح والممتلكات التي لحقت بالمدنيين الغزيين، وهـو أمر محبذ دونما شك. لكن السؤال هو إلى أي مدى كان يمكن للتهدئة أن تستمر، وهل هي الهدف أم أن الهدف هو وضع حد نهائي لمعاناة الشعب الفلسطيني، ولـحـالـة الـلامـسـتـقـبـل المـقـتـرحـة عـلـيـه. وهـل شـكـلـت دهـالـيـز مـيـنـابـولـيـس ووعـود بـوش الـفـارغـة عـن الـدولـة الفلسطينية في نهاية ٢٠٠٨، وجهود اللجنة الرباعية والمفاوضات الأبدية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل- نقول هل وفرت هذه الوسائل البديل عن تصلب حماس وصواريخ القسام. اما أن العكس هو الصحيح، وهو أن الفشل الاقليمي والدولي هو الذي غذا ويغذي خيارات حماس، وهو الذي فتح الباب أمام المزيد من شلالات الدم المسال في غزة؟!

إن السبيل الـوحـيـد لتعويض دماء غزة، ولتثمير هذه التضحيات، هو في إعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية بـاعـتـبـارهـا قـضـيـة الـشـرق الأوسـط المـركـزيـة، واعـتـبـار تسويتها تسوية عـادلـة ودائـمـة هـي المـدخـل لارسـاء السياسة والـعـلاقـات الـدولـيـة على قاعدة أخلاقية وانسانية. فالعدوان الاسرائيلي على غزة وصمت العالم عنه، وقبوله لاستمرار هذه المعاناة الانسـانـيـة، بـعـد أقـل من اسبوعين على احتفاله بالذكرى الستين لاقرار شرعة حقوق الانسان، إنما يجعل من الأخـيـرة مجـرد وثيقة ميتة، أو ستاراً شفافاً يعجز عن تغطية الجرائم المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، الذي يكافح من اجل الاعتراف له بحق تقرير مصيره على أرضه منذ ستين عاماً، ومن أجل أن يحكم نفسه بنفسه ويواصل حياته مثل بقية الشعوب.

قد يكون الفلسطينيون مسؤولين بـصـورة معينة عن الـصـورة التي يظهرون عليها الـيـوم، اي كشعب وقـيـادة منقسمة على نفسها، ومن المؤكد ان جانباً من الفشل الراهن، والـدمـاء الـنـازفـة في غـزة، هـو من مسؤولية الانقسامات الفلسطينية وحالة العجز العربية. لكن هذا كله لا ينفي أن المسؤولية الأساس تقع على فشل النظام الدولي، وعجزه عن وضع النزاع العربي الاسرائيلي، وحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمعترف بها على جدول الأعمال الدولية. وبدون أن ننـزلـق إلى تـبـريـر الانقسامات الفلسطينية والعربية الحالية، فإنها في جذورها تعود، في نهاية المطاف، إلى الفشل الدولي المخجل في وضع حد للنزاع في الشرق الأوسط، والى انـحـيـاز الـدول الـكـبـرى لاسرائيل وصمتها عن استمرار احتلالاتها للأراضي الفلسطينية والعربية.

لـقـد شـهـد الـقـرن المـاضـي الفصل الـخـتـامـي في نضال شعوب آسيا وافريقيا من أجـل تقرير مصيرها وانـتـزاع استقلالها وتحـررهـا من الـهـيـمـنـة الاسـتـعـمـاريـة، وانـهـارت في العقد الأخـير من القرن السابق القلعة الأخـيـرة للأنظمة العنصرية، عندما استعادت الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا السيطرة على مصيرها وتوصلت إلى تسوية تاريخية مع الأقلية البيضاء الـتـي طالما تنكرت لحقائق العصر والحـقـوق الطبيعية لـلـبـشـر. وحـتـى الـقـضـايـا القومية التاريخية العالقة، والتي بقيت بدون حل بعد انقضاء القرن الماضي، مثل القضية الايرلندية والقضية الكردية فقد وجدت لها، في نهاية الأمر، طريقها للحل. ومع ذلك فإن نزاعا قومياً نشأ تاريخياً مع الحرب العالمية الأولى، هو النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي، بقي بدون حل حتى اليوم، مما يشكل دليلاً دامغاً على فشل العدالة الدولية. إن هـذا الفشل هـو في الـواقـع فشل مـزدوج. فهو من ناحية أولى ترك قضية ملايين اللاجئين الفلسطينيين من دون حـل، حـيـث يعيش أغلبهم خارج وطنهم الأصلي، ولا يُمكنونا من ممارسة حقهم في العـودة اليه واستعادة ممتلكاتهم فيه، أما الفشل الـثـانـي فهو ان الفلسطينيين الذين واصـلـوا العيش على أرضـهـم، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالوا محرومين منذ عام ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في السيادة على اراضيهم، وما زال يُحال بينهم وبـين إقـامـة دولـتـهـم الوطنية المستقلة عليها.

وإذا كـان لـلـسـيـاسـة الـدولـيـة، التي أظهرت خلال العقد الأخير فشلها المريع في معالجة مشكلات العـالـم، بسبب افتقارها للقواعد الأخلاقية والانسانية المـلائـمـة – أقـول إذا كان لهذه السياسة الـدولـيـة أن تستعيد فعاليتها، فإن عليها أولاً: أن تعيد الاعتبار للقواعد الاخـلاقـيـة والـديـمـقـراطـيـة للعلاقات الدولية، وأن تكف عن تجاهل أولوية النزاعات التاريخية التي الحقت الظلم والـعـذاب بـالـشـعـوب، وفي مقدمتها النزاع الفلسطيني الاسرائيلي. ومن دون أن تـظـهـر الـولايـات المتحدة، خاصة في ظل قيادة الرئيس الجديد بـاراك اوبـامـا، والـدول الـكـبـرى الأخرى، ارادة سياسية حازمة لوقف هذه المعاناة، فإن عليها أن تتوقع أن تتواصل الفوضى والمزيد من اعمال العنف والتطرف والأعمال اليائسة، ليس فقط في الشرق الأوسط، وانما حيثما وُجـدَت جـمـاعـات وشعوب بعينها انها ملزمة بواجب التضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين والمستنكرة للعنف الاسرائيلي المتطرف ضد أبناء غزة والتي انطلقت في أنـحـاء مـخـتـلـفـة مـن الـعـالـم، لم تتوقف طويلاً أمام هوية "حماس" الايديولوجية وسياساتها المثيرة للجدل، لأن عدالة القضية الفلسطينية وفظاعة القصف والحصار الاسرائيلي حركت فيهم حس العدالة والإنسانية، ويشكل هذا استفتاءاً عالمياً لاعادة وضع القضية الفلسطينية على طاولة الحل الدولي وفوراً.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com

العودة إلى اقتصاد الصرة

جمال ناجي
الاردن

هل كان العالم بحاجة إلى إشارة من واشنطن كي يعلن أنه بات منهكا ومفلسا وغير قادر على إتمام شوطه مع الحياة وفيها ؟ هل ننتظر نتائج كتلك التي سادت في أوروبا وأمريكا خلال سنوات الإنهاك والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ، عندما انتشر الجوع والفقر والأوبئة والبغاء والبطالة والتسول والسطو والتحلل الأخلاقي؟

ربما بدأت مرحلة « بزنس الإنهيارات المالية» ،فكثير من الدول والمؤسسات تحرص على تمرير عرباتها المحملة بحصاد هذا البزنس، تحت جنح الضجيج وضباب الإعلان عن نوايا الإفلاس . قبل شهر رأيت رسما كاريكاتيريا مسيئا للبنوك ، يتم فيه تسليم جائزة نوبل لعجوز كانت تخبيء نقودها في فراش بيتها أو وسادتها: وسادة تخبيء صرة من النقود خير من بنك يحفظ في خزنته مليارات الدولارات، ها إن «اقتصاد الصرة» يثبت نجاعته! ولكن ، هل كانت الأزمة قدرا عالميا ؟ وإذا كانت كذلك فأين ذهبت الخطط والأرقام والبيانات الواثقة التي أصدرتها دول الترويكا ومجموعات العشرين ومستشارو البنك الدولي ونادي لندن وباريس؟ ماذا ستفعل مراكز البحث العالمية التي فوجئت (أو ربما لم تفاجأ) بفشل دراساتها وتوقعاتها التي لم تتضمن تحذيرا واحدا ذا قيمة قبل اندلاع هذه الأزمة ؟ ماذا ستفعل بتلك الدراسات التي تدعو إلى التقيؤ لفرط تفاؤلها ؟

لا بد من فك شفرة الأزمة التي بدأت في واشنطن، وتحليل عناصرها والوقوف طويلا عند التسلل الآثم إلى العقل الجمعي العام،ذلك التسلل الذي دعا المؤسسات والمجتمعات إلى تأجيل مشروعاتها ، والأفراد إلى وقف مشترياتهم من العقارات والاثاث والسيارات والأسهم ... بانتظار ما ستسفر عنه الأوضاع الجديدة !

لا بد من الإنتباه الى ان اعلان واشنطن عن ابتداء العد التنازلي للانهيار قد أسهم في تعميق الأزمة وخلق حالة من الركود بلغت حد اعتبار شراء سروال بمثابة مجازفة أو مشروع يتطلب التفكير والحساب!

نظرية المؤامرة هي اقتراح يلقى الشكوك على نطاق واسع،لكن هذا لا يلغي إمكانية حدوثها، فثمة ما يمكن تسميته «بزنس الإنهيار»الذي قد يعزز مواقع مؤسسات المال، ويفرز أثرياءه الجدد. لنتأمل :

ثمة من يعلنون انهم على شفا الإفلاس بعد أن كانت ميزانيات مؤسساتهم وبنوكهم – حتى الأيام الأخيرة التي سبقت الأزمة – تشير إلى أوضاع معافاة وواعدة : شركات متعددة الجنسية وبنوك تهدد بالإفلاس وتطلب عشرات المليارات كي تضمن الإستمرار في عملها، بينما يخصص البنك الدولي مليارين فقط لإنقاذ اقتصادات كل الدول الأشد فقرا،ووفقا لشروط صارمة قد تتطلب رهن كل الفقراء قبل الحصول على حصة صغيرة من تلك المخصصات التي لا تكفي لإنقاذ شركة أمريكية أو أوروبية واحدة!

إنها بلاغة استثمار الأزمات من أجل تحقيق مزيد من الوفرة .

شفرة الإنهيار موجودة في واشنطن ونيويورك،لكن،إلى أن تتكشف رموزها ،مطلوب من العالم،الإسهام في إنقاذ الإقتصاد الأمريكي،لأن عالما بلا أمريكا إنما هو سفينة بلا ربان،أو قِدرٌ من الشوربة التي لا تُغني عن الطعام!

من يرقب الحراك الإقتصادي يستطيع أن يتعرف على تلك الرغبة العالمية في التماثل اللاشعوري مع النموذج الامريكي حتى لو مارس انتحارا ذاتيا! ومن يتأمل الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمؤسسات يستطيع التوصل إلى أن العقل الجمعي بات رهينة لما سيصدر عن المؤسسة المالية الأمريكية من حلول وإحالات، بما في ذلك إحالة الدول والشعوب الفقيرة إلى عصور ما قبل اختراع النقد.

من الصعب أن نسقط من حسابنا وجود أجندة اقتصادية جديدة قد تستمد من روع العالم وفزعه خُصَلا من الإمتيازات ذات الخصائص المختلفة عما تداولته المجتمعات منذ اللحظة التي استأجر فيها أفلاطون واحتكر كل معاصر الزيتون في أثينا ، لأنه تنبأ بشتاء غزير الأمطار بعد طول جفاف!

لنتخيل العالم إذا ما استمرت الأزمة: ستزداد أعداد العاطلين عن العمل إلى الحد الذي يهدد استقرار البلاد والمجتمعات . ستتعمق الخطوط الفاصلة بين المراكز والأطراف ،وأيضا،بين الطبقات التي قد تحتقن وتحتدم. سيئن الناس تحت ضربات مطرقة الأزمة التي ستمزق النسيج الاجتماعي وتسمح بتوالد أشكال جديدة من التحلل والتسول والانحلال،وسيكون مطلوبا من المواطن في كل بلد،أن يقدم أوراق اعتماد نقدية،بدلا من تلك الوطنية أو الإنسانية،وقد تتطلب الإصلاحات المنشودة قيام ثورات نوعية جديدة، لأن الحلول التحويلية والمهدئة لن تمنع الشعوب من المطالبة بالخبز والعمل، وبطبيعة الحال ، ستعلو أصوات تطالب الناس بالتكيف من أجل العيش، دون النظر إلى أن التكيف الآن لا يعني سوى التنازل.

سيأتي من يقول بأن أسعار النفط والأسهم والسندات قد هبطت ، والمؤسسات شرعت بالتخلص من أعداد غفيرة من العاملين فيها ، هذه الحقائق التي لا تقبل اللبس أو الفلسفة تؤكد على وجود الأزمة المالية .. لكن ، من قال ان الأزمة ليست قائمة؟ ومن هو العاقل الذي يجرؤ على إنكار وجودها؟

السؤال الآن يتخذ منحى مختلفا، ويستدير ليعود إلى جذر الأزمة : متى حدثت وكيف ولماذا؟ ألم تكن نتاجا لسطوة الفكرة وإرهاب المعلومة التي تحدثت عن الانفجار المالي الكبير، ذاك الذي أصاب الدول والمؤسسات والأفراد بالجزع والانكفاء؟

سيأتي من يقول أيضا،بأن التكيف أو التنازل قد حدث،لأن مفهومه ينصرف إلى الجوانب المعيشية التي شهدت تراجعا ملموسا،غير أن التنازل الذي نحن بصدده سيمتد قريبا إلى الأخلاق والقيم بما في ذلك الأمانة والشرف والكرامة والإنتماء والوفاء ... لأن الجوع ببساطة : كافر .

لا شيء أكثر إفلاسا من الإستجابة إلى دعوات وقف المشاريع والإنسحاب من الأسواق وفرملة مشاريع البهجة والبناء والإنتاج والحب ، بحجة عدم انسجامها مع الأوضاع الإقتصادية السائدة في عالم ما بعد الإنهيار!

أعرف بأن هذا الحديث خارج على تقاليد الترويج المحموم للأزمة ، لكنني أذكر الآن ما أورده جون ستيوارت ميل في كتابه (نظام المنطق) من أن «البشر جميعًا لو أجتمعوا على رأي، وخالفهم في هذا الرأي فرد واحد، لما حق لهم أن يُسكتوه، بنفس القدر الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم حتى لو كان يملك السلطة أو القوة ، ذلك لأننا إذا أسكتنا صوتاً مخالفا ، فقد نكون أسكتنا الحقيقة «.

من صمم شفرة الإنهيار؟ من المستفيد؟ ومن سيدفع الثمن في نهاية المطاف؟

الأسئلة كثيرة ، والرهانات قليلة،ومكونات الشفرة ما زالت في خزائن واشنطن،وإلى أن نتعرف عليها،لا بأس من تذكّر القول المأثور» عندما يَعِظ الثعلب، فعليك أن تنتبه إلى الإوَز في حديقة بيتك «.